Retirer le filigrane maintenant

إشكالية النظام الدولي الاقتصادي بين الطرحين الأيديولوجي والإسلامي

د. زديك الطاهر

جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر

zedaik_tahar@yahoo.fr

ملخص:

إن القانون الدولي الاقتصادي مازال غامضا وغير محدد المعالم حتى نستطيع القول أنه يعبر عن وضع معين ، لان مرحلة الانتقال من الثنائية إلى الأحادية جعلت دول واديولوجيات تنهار بمعني أن المجال الدولي أظهر لنا انهيار دول وسقوطها ،وظهور دول جديدة ، هذا الوضع أثر على الجانب الاقتصادي ومنه ظهور مصطلح العولمة الذي أحدث تغيير في نمط المجتمع الدولي وخصوصا في الاقتصاد الذي أصبح العالم يسير عليه، وهو نمط الرأسمالية الغربية التي أظهرت نجاحها على الجانب اقتصادي على حساب الاشتراكية ، لكن هناك من يرفض هذا الطرح كونه مفروض عليه ، ومنه ظهر جدل فقهي حول هذه المرحلة بين من يرى بأنها متعددة الأقطاب وآخر يرى بأنها متعددة التكتلات دون أن لاننسي أنصار الذين يعتبرونه مجرد مرحلة انتقالية ، وصولا إلى الطرح الإسلامي كبديل أين نحدث مقاربة بينه وبين العولمة على اعتبار أن الإسلام ينادي إلى العالمية وبتالي يمكن اعتبار فكرة العولمة لا تناقض عالمية الإسلام.

Abstract :

The international economic law is still vague and undefined until we can say it reflects a specific situation, because the shift from bilateral to unilateral made countries and ideologies crumble in the sense that the international field showed us the collapse of states; And the emergence of new states. This situation create an impact on the economic side and from the emergence of the term globalization, the latest change in the international community pattern, especially in the economy, which the world is going by a Western capitalism that have demonstrated success on the economic side, the socialist calculation pattern, but there are those who reject this proposal being imposed upon, and from the juris-prudential debate about this point between those who see it as a multi-polar and other afternoon sees as multiple clusters without having to forget the supporters who see him as just a transitional phase, all the way to the Islamic discourse where an alternative make a approach between him and globalization on the grounds that Islam calls to the World and by following globalization can be considered a prelude to the universality of Islam.

Retirer le filigrane maintenant

مقدمة

إذا كان القرن التاسع عشر لا يمتاز إلا بنوع من المنظمات يقتصر أدائها في نقاط معينة مثل لجان الأنهار والحلف المقدس **1815** واللجنة المركزية لنهر الراين التي تعتبر كبداية للمنظمات الدولية[1]فإن القرن العشرين انتشرت فيه المنظمات الدولية الاقتصادية على الرغم من دور الدولة الفعال في هذه الفترة كونها الشخص الوحيد في القانون الدولي العام.

وبعد الحرب العالمية الأولى ورغم فشل عصبه الأمم إلا أنه كان لها دور في التنمية الاقتصادية ، لكن مع نهاية الحرب العالمية الثانية تنام دور المنظمات الدولية بشكل كبير وخاصة في المجال الاقتصادي ، لأن الحرب دمرت اقتصاديات الدول الصناعة[2] ومن أجل التصدي لمشاكل مثل مشكلة التحويل وتقييم العملة أنشأ صندوق النقد الدولي عام **1944** و لمكافحة مشكلة القروض الخاصة بإعادة البناء أنشأ البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومن أجل محاربة أساليب الحماية التي تفرضها الدول على تجارة الآخرين أنشئت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة **General Agreement on Tariffs and Trade Tariff 1947** وبهذا كانت أولى الخطوات في صدد لإعداد لنظام دولي اقتصادي قابل للتجديد والتطوير ؛ هذه الأمور التي حدثت بعد الحرب العالمية وبمرور الوقت، أحدثت فجوة عميقة بين الدول الصناعية المتقدمة **Les pays industriels avancés** و دول العالم الثالث **Pays du Tiers Monde** المتخلفة التي خرجت من تحت ظلم الاستعمار و لا زلت تعاني من نقص في أبسط الأمور المتعلقة بالتنمية .

وفي ظل هذه الأوضاع تزايد اهتمام العالم بموضوع إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس سليمة، مما يضمن للدول النامية حق سيادي على ثرواتها الطبيعية أو تقرير مصيره بالنسبة للدول التي لا تزال تحت الاستعمار وهذه المبادئ أقرت فلا بد أن تحترم على الأقل من الدول المتقدمة ،وعلى هذا الأساس كانت مطالبة الدول النامية بنظام اقتصادي أكثر عدالة.

وفي تقديري أن هذه المطالبة من طرف الدول النامية ما هي إلا نتيجة عن وعي لامتناهي لطبيعة العلاقات اقتصادية مع الدول المتقدمة ،هذا الوعي أعطي فكرة دعم التحالف **Soutien à la Coalition** لبعض الدول غير المنحازة[3] من أجل إلغاء العلاقات الاستعمارية وتحقق الأمر في مؤتمر باندونغ **Bandung** سنة **1955**.

هل يمكن اعتبار النظام الاقتصادي الذي جاءت به العولمة مثله مثل أي نظام آخر ظهر في السابق أم أنه يعتبر تمهيد لنظام إسلامي الذي يحمل بعد العالمية في طياته؟

فرضيات الدراسة:

1) **الفرضية الأولى** : الانتقال من مرحلة إلى آخري تفترض حساب كل الاحتمالات الناتجة عن ترتيبات الاقتصاد الدولي.

2) **الفرضية الثانية** :آثار التنظيم الاقتصادي العالمي ، حتمية مفروضة أم خيار في عصر تسوده العولمة.

3) **الفرضية الثالثة** : مكانة الإسلام كنظام اقتصادي في عصر تسوده العولمة.

الهـدف من الدراسة :

تتولى الدراسة تحديد المفاهيم في النظام الاقتصادي العالمي اليوم ودور العولمة فيه .

الهدف الأول : يتمثل في أن الموضوع جدير بالدراسة .

الهدف الثاني : ضرورة فهم المرحلة الانتقالية الاقتصادية من أجل فهم العلاقات في ميدان الدولي الاقتصادي...

الهدف الثالث : المرحلة الانتقالية هي تمهيد لعالمية الإسلام.

منهـاج البحث : لقد اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع المنهج التحليلي والتاريخي مع المقارن ، وهذا يعطينا دفعا للنظر في الموضوع من جميع جوانبه وتحليل عناصره ، وتتبع مراحل تطوره .

أهمية الموضوع : تكمن في أن هناك جدل فقهي بين فقهاء دول العالم المتقدمة في ما بينهم ودول العالم الثالث ، حول النظام الدولي الاقتصادي الحالي ، باعتباره نظام يخدم جميع الدول أم أنه نظام قائم على مصلحة خاصة وإذا كان الطرح بهذه الكيفية فماهو البديل.

المبحث الأول: من الثنائية إلى الأحادية

قد نتفق في الرأي أن انتهاء الحرب الباردة في سنة **1989** عندما ترك الاتحاد السوفياتي[4] بولندا تسقط دون تدخل ،وعليه سقوط نظام الثنائية القطبية وانتهاء الصراع الإيديولوجي[5] **conflit Idéologique** بانتصار المعسكر الغربي بزعامة الولاية المتحدة الأمريكية ،لكننا قد نختلف في وصف النظام الدولي الراهن،إذ البعض يرى أنه أصبح نظام آحادي القطبية **Un système unipolaire** في حين ذهب البعض إلى انه أصبح متعدد القطبية **multi-polaire** مشكل من الولايات المتحدة الأمريكية ،والإتحاد الأوروبي- خصوصا بعد توحيده-، الصين ،روسيا الاتحادية واليابان، لكن البعض قال بأن هذا النظام مجرد مرحلة انتقالية **phase de transition** بين النظام الدولي التقليدي القديم وتمهيد لمرحلة نظام دولي اقتصادي جديد[6] **Nouveau système économique international** الذي مازال في بداية تشكيله.

Retirer le filigrane maintenant

وفي تقديرنا ومن خلال الأوضاع الراهنة نرى أنه سيكون نظام متعدد التكتلات **multi-conglomérats** وليس الأقطاب لأن هناك من بني الرأي على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت القوة العظمي الوحيدة في العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وهى الدر كي الوحيد في العالم وقوة استقطاب والحكم والخصم في آن واحد[7] وظهورها خلال أزمة الخليج **(1990-1991)** بوجه المقرر والمنفذ في ذات الوقت مستبعدة كل الأطراف بما فيها الأمم المتحدة، إذ حشدت تأبيد دولي في مجلس الأمن ثم شكلت إئتلافا عسكريا تحت قيادتها.

هذا الائتلاف تولى العمل العسكري (القوة العسكرية **Manu Militare**)ضد العراق[8] و نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إقرار العمل العسكري وبتالي أصبحنا أمام بداية لوضع أسس النظام الدولي اقتصادي وهو مصطلح يحمل في جانبه النظري، مجموعة المبادئ والقيم والضوابط الجماعية المتفق عليه والتي تسير العلاقات الدولية في مختلف المجالات لكن هناك جانب تطبيقي مخالف تماما للجانب النظري إذا لم يكن أبدا تصور نظاما متفقا عليه وإنما أملته وفرضته، التغيرات الدولية في جانبها السياسي والاقتصادي بمنطق القوة[9].

يقول بوش الأب عن هذا النظام بأنه نظام دولي سلمي يرفض فكرة سيطرة الدول الكبرى على الدول الصغرى لكن أفتح قوسا للتساؤل عن مدى صحة هذه الفكرة في ظل الظروف الراهنة بدأ بالقضية الفلسطينية وإنتهاءا بمشكلة العراق، وإيران وسوريا والمقاومة لحرب الله في جنوب لبنان ..الخ هذا الطرح عارضه هنري كيسنجر حيث يرى بأن هذا النظام هو تكامل بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين[10].

أما أصحاب الرأي الذين يرون أنه نظام متعدد الأقطاب فحسبهم يستحيل سيطرة دولة واحد على التفاعلات الدولية وخصوصا بعد انتهاء الحرب الباردة كما أن القدرة العسكرية وحدها لا تكفي للسيطرة بل لابد من نفوذ **influence** أي قدرة التأثير على سلوك الآخرين زيادة على قدرات آخري تجعلها تسيطر على الأحداث الدولية وهي القدرات التكنولوجية والاقتصادية والثقافية والبشرية والحضارية ...الخ .

لكن وأمام هذا كله فإن القوي الدولية الخمسة[11] لا تملك جميع هذه العناصر مرة واحدة إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية متفوقة في جميع الميادين إلا أنها تعاني من مشاكل اقتصادية وخاصة في الآونة الأخيرة أين تدهورت الأسواق المالية وأصبح العالم في أزمة مالية نقول عنها عالمية ،ونفس الشيء بالنسبة للدول الأخرى نجدها ضعيفة في جانب يجعلها غير قادرة على السيطرة مثل اليابان الذي تنقصه القدرات العسكرية بل نقول أنه ضعيف عسكريا وما تقوله على اليابان. يقال أيضا على الإتحاد الأوربي الذي يعاني في القدرات العسكرية رغم تفوقه

Retirer le filigrane maintenant

اقتصاديا ودليل هذا الضعف،العجز عن وقف الصراع العسكري في كل من البوسنة وكوسوفو وما يقال على الاتحاد الأوربي واليابان يقال كذلك على الصين التي تعاني من جانب آخر وهي أنها من الدول النامية إقتصاديا ونفسه الشيء بالنسبة لروسيا الاتحادية فرغم قوتها العسكرية إلا أنها لا تزال تصارع من أجل بقائها اقتصاديا هذا الضعف ورثته عن النظام الشمولي السابق حيث أصبحت تعتمد في بناء اقتصاد على معونات الدول الغربية.

والجدير بالذكر أنه يمكن القول أن هذا النظام الدولي الاقتصادي لا يمكن أن يكون أحادي القطبية حتى ولو كان القوة المهيمنة من جهة واحدة لأنه لو رجعنا إلى التاريخ وفي مجال العلاقات الدولية لوجدنا أن هذه المعادلة غير صحيحة لعدم حدوثها في تاريخ النظم الدولية فلم يحدث أن إمتلكت دولة واحدة كل القوة ، إذا القطبية الواحدة هي وجود تكتل دولي واحد متجانس سياسيا عن باقي التكتلات الأخرى.

وأيضا لا يمكن اعتبار النظام الدولي الاقتصادي متعدد الأقطاب وهذا ما كان واضحا في حرب الخليج الثانية لأنه لم نجد قطب واحد، ومن القوى الأخرى نافسا الولايات المتحدة الأمريكية وتحدها رغم تعارض المصالح ، الأمر الذي يجعلنا نقول بأن النظام الدولي الاقتصادي مازال في بدأ التكوين ومنه نظام دولي أحدي القطبية المتكتلة أي هو كتلة دولية متكاملة في المنظمة الرأسمالية[12].

وبالتالي فإنه في تقديرنا أن منطق النظام الدولي الاقتصادي هو مرادفا لمنطق العولمة ،لأن هذه السمة الجديدة للنظام الدولي الاقتصادي ما هي إلا طرح يراد منه تقسيم العالم إلى دول رأسمالية صناعية التي لها خصائص متنوعة من تبادل ،وحل النزاعات الاقتصادية بالوسائل السلمية ودول الجنوب التي تطغى فيه الصراعات العرقية والحروب الإقليمية[13].

وفي تقديرنا فإن النظام الدولي الاقتصادي لا يبقى على هذا الأساس لأنه في مرحلة انتقالية ،فلا بد من توازن قائم على بنيان دولي كبديل للخروج من هذا المأزق لان الهيمنة الأمريكية بمفردها في المرحلة الراهنة سيكون مآلها الزوال ومن هذه الحالة **In statu-quo** يمكن تعريف النظام الدولي الاقتصادي بأنه" مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة من أجل النهوض بنظام اقتصادي دولي أكثر عدالة وأشد فعالية؛ كما أن هناك تعريف آخر للنظام الدولي الاقتصادي وهو يعني الأساس القانوني والعرفي لما فيه من قوانين وأعراف ومواثيق مكتوبة أو غير مكتوبة (شفوية) التي تقوم عليها طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول وفقا لمصالحها.

وفي رأينا أن النظام الدولي الاقتصادي ليس بالفكر الجديد بل يرتكز على فكرة واحدة وهي إعادة هيكلة النظام الرأسمالي بعد التغيرات التي حدثت في العالم ،ليضمن للدول المتقدمة عامة و أمريكية خاصة مراكز نفوذها من أجل السيطرة على العالم .

أما علي المستوي العربي فقد طرحت عدة أفكار منها التساؤل هل هناك حقيقتا نظام دولي اقتصادي؟ وقد أجاب البعض بالقول أن هناك فعلا نظام دولي اقتصادي جديد وأن آلياته بدأت تظهر في أرض الواقع[14] وبتالي انتصار الرأسمالية على الشمولية.

وهناك من يرى العكس، لا يوجد ما يسمى بالنظام الدولي الاقتصادي الجديد لان التطورات التي تحدث في الإطار الدولي حاليا هي شكلية فقط بينما الأسس والقواعد الموجودة في النظام القديم هي الحاكمة للعلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب، لان النظام السائد هو النظام الأمريكي وليس النظام الدولي الاقتصادي تحت غطاء الشرعية الدولية[15].

و أن هناك من يرى بأنها مجموعة من التحولات والتغيرات يشهدها العالم في الوقت الراهن والتي يكون من شأنها اجاد نظام دولي اقتصادي جديد يساير الأوضاع الحالية إذن حالة **In statu-quo** الوصفية هي مرحلة انتقالية[16].

وبناءا على ما تقدم يمكن القول أن التحولات التي تحدث حاليا في النظام الدولي خصوصا في جانبه الاقتصادي سوف يدفع الدول الكبرى في هذه الآونة إلى الاهتمام بقضاياها الداخلية متجاهلين دول العالم الثالث وبالخصوص الدول العربية،كما أن انهيار الاتحاد السوفياتي أعطى دعم بطريقة غير مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية بأن تتدخل في شؤون دول العالم الثالث والدول العربية بالشكل الذي يخدم مصالحها،و أن اجاد طاقات بديلة عما ينتجه العالم الثالث والدول العربية سوف يؤدي إلى تقليص الأهمية الإستراتجية لثرواتها وبتالي تصبح هذه الدول ليس لها موقع في خريطة النظام الدولي الاقتصادي الجديد لا من حيث الفعالية ولا من حيث الاستفادة من التطورات.

إذن إن النظام الدولي الاقتصادي الجديد المعولم يحدث أثار على دول العالم الثالث سوف نوجزها كما يلي .

أولا: الآثار الإيجابية للنظام الدولي الاقتصادي الحالي

تتمثل الآثار الايجابية للنظام الدولي الاقتصادي الجديد فيما يلي .

– إمكانية الدول العربية أن تستفيد من التكنولوجية الصناعية في إطار التحولات.

– إمكانية الدول العربية أن تتكامل في سوق واحدة لاستفادة من التكتلات الإقليمية والأسواق الكبرى الأخرى.

Retirer le filigrane maintenant

– إعطاء فرص للدول العربية في مجال التجارة والاستثمار وإتاحة الفرصة أمامها لممارسة توازناتها بين التكتلات الاقتصادية الكبرى.

ثانيا: الآثار السلبية للنظام الدولي الاقتصادي الحالي:

– انهيار الإتحاد السوفياتي أثر على الدول العربية في قضاياه وأدى إلى تهديد بعض مصالحه.

– إن انتهاء الحرب الباردة أدى إلى تضاؤل أهمية دول العالم الثالث ونتج عنه تقليل حجم المساعدات والمعونات المقدمة إليها مع تزايد مشكلة الديون .

– الضغط على دول العالم الثالث لتحويل اقتصادياتها إلى نظام الاقتصاد الحر.

– انهيار المعسكر الشرقي أدى بالدول التي كانت تنتهج سياسته إلى ضغوط وتصفية حسابات مع المعسكر الغربي مثل فرض الحصار على العراق وليبيا والسودان.

– إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على توقيع الدول العربية على ميثاق حظر الأسلحة الكيماوية مع إغفال ذلك على إسرائيل.

– النظام الدولي الاقتصادي الحالي أنتج ثورات عربية داخلية سببها الفقر والبطالة.

إذا ومن اللافت للنظر الآن أن العولمة تتبنى عالميا النموذج الأمريكي وحيث إن هذا النموذج استغرق عشرات السنين لتشكيلة فلا يصح تعجل تكراره في الدول النامية حتى لا يؤدي إلى تفجير قوي سياسية مضادة للعولمة[17].

المبحث الثاني: اديولوجية العولمة في النظام الدولي الاقتصادي.

تطرح وسائل الإعلام ومراكز البحوث الغربية بعض المصطلحات من وقت لآخر فتنتشر شرقا وغربا وترددها وسائل الإعلام الأخرى حتى لو لم تكن مفهومة المعنى وواضحة المعالم ، ومن احدث ما أنتجه الغرب في السنوات القليلة الماضية مصطلح النظام العالمي الجديد **new world ordre**[18] ثم اتبعه مصطلح **Globalization** الذي اختلف العرب في ترجمته بقدر ما اختلفوا في فهمه[19]، حيث اقترح مقابلا له بالعربية العولمة ،الكوكبة ،الكونية والشوملة أو الشمولية . وقد فرض الاستعمال كلمة العولمة دون بقية المترادفات الأخرى لعلاقة الظاهرة بكلمة العالم ورغم هذا مازالت العولمة مصطلحا غامضا، ومازالت نظاما في طور التكوين غير واضح المعاني إلا أنها على وجه الإجمال تثير حفيظة الكتاب في شتى مجالات الاختصاص القانوني و الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[20] لأنه عند ما يقال أن العالم قرية صغيرة فإن الأمر لا يتعلق بعبارة تلقي على عواملها بل أبعد من ذلك أنها معادلة جديدة في علاقاتها بالزمان **Rationea Tenporis** والمكان **Rationea Loci**.

Retirer le filigrane maintenant

ويتعامل الفرنسيون مع كلمة العولمة بلفظة: **(Mondialisation)**، في حين أن الأمريكيين والإنجليز يتعاملون مع كلمة **(Globalisation)** التي ظهرت أول ما ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تفيد معنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل.

وبهذا المعنى يمكن على الأقل أن نفترض، أن الدعوة إلى العولمة بهذا المعنى إذا صدرت من بلد أو جماعة فإنها تعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة وجعله يعم العالم.

من هنا نستطيع القول، منذ البداية، أن أمر العولمة يتعلق بالدعوة إلى توسيع النموذج الأمريكي وفسح المجال له ليشمل العالم.

وبعبارة أخرى أن الدعوة إلى العولمة قد ظهرت فعلا في الولايات المتحدة الأمريكية بهذا المعنى، في أوساط المال والاقتصاد ورجالات القانون، لهذا يمكننا أن نستنتج أن الأمر يتعلق ليس فقط بآلية من آليات التطور الرأسمالي الحديث، بل أيضا بالدعوة إلى تبني نموذج معين. وبالتالي فالعولمة هي، إلى جانب كونها نظاما اقتصاديا، هي أيضا أيديولوجيا تعكس هذا النظام وتخدمه وتكرسه وفق قواعد قانونية منظمة ومضبوطة.

أولا الصراع الفكري في العولمة :

ما زال الجدل قائماً حول ظاهرة العولمة وأثرها الاقتصادي على الدول العربية ولهذا قمنا بإبراز هذه التيارات.

1:التيار الأول:

يرى أنصار هذا الاتجاه وهم مؤسسات العولمة الثلاث والولايات المتحدة الأمريكية وبعض رجال الأعمال والتكنوقراط أن العولمة أمر مفيد على وجه العموم. ذلك لأننا سنستفيد من التقدم التكنولوجي المتسارع ومن تكامل الاقتصاد العالمي الذي ربما يقدم فرصة لم يسبق لها مثيل للتخلص من الفقر ومنح ملايين البشر حياة أفضل. بالرغم من أن العولمة ستؤدي حتماً إلى خسارة الدول العربية لبعض سيادتها في توجيه اقتصادياتها كما تريد[21].

2: التيار الثاني:

و يرى أنصار هذا الرأي وهم المفكرين في بلدان العالم الثالث وبعض القوى اليسارية والاشتراكية في الدول الرأسمالية. أن العولمة أمر واقع ونتيجة موضوعية لتطور قوى الإنتاج في الدول الغربية الرأسمالية ، حيث تقود هذه الظاهرة إلى مزيد من الاندماج بين الاقتصادات المختلفة ألا أن هذه العولمة بأبعادها الحالية تثار حولها ملاحظات وانتقادات ، أهمها أن

Retirer le filigrane maintenant

مكاسبها تكون لعددا قليلاً من الدول العالم ، في حين سلبياتها تطال معظم البلدان النامية وتؤدي إلى زيادة مشاكلها الاقتصادية وتعيق عملية التنمية فيها[22].

3:التيار الثالث

يتبنى هذا التيار معظم القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية التي تعلم درجة الفقر وسوء التغذية والبطالة والأمراض المنتشرة والتبعية، والنهب المستمر لخيرات بلدان العالم الثالث عن طريق الشركات متعددة الجنسية والتبادل التجاري غير المتكافئ. أن العولمة هي أحد مساوئ النظام الرأسمالي الدولي ، لأنها تسعى إلى فتح اقتصادات الدول الرأسمالية المتقدمة وتوسيع أسواقها الداخلية، وذلك بنقل المزيد من عمليات الإنتاج بكاملها من المراكز الرأسمالية الرئيسة إلى البلدان النامية مع الاحتفاظ بقيادة العملية الإنتاجية في العالم، فالرأسمالية عن طريق العولمة تحاول حل مشاكلها الاقتصادية بتصديرها إلى بلدان العالم الثالث. وهذا بدورة يؤدي إلى زياد الأغنياء غنا والفقراء فقرا[23]

وفي تقديرنا يعتبر الاتجاه الأول هو الأقرب إلى الصواب من حيث إن العولمة تثير فكرة التكامل الاقتصادي رغم أنه أثار مشكلة السيادة **Imperium** وفكرة تقويضها في الدول العربية[24]،لكن الاتجاه الثاني اعتبره التيار الواقعي لأنه سلم بواقع العولمة و إعتبرها أمر مفروض لابد التأقلم معه ،لكن الشيء الذي لا يعتبر منطقيا هو الاتجاه الثالث الذي يرى بأنها قائمة على النهب دول العالم من ثرواته فهذا ربما صحيح في جانبه ، لكن في الجانب الثاني هناك مؤتمرات عالمية تريد مساعدة الدول النامية من أجل النهوض باقتصادياتها ،إذن العيب لا يكمن في الدول المتطورة ولكن العيب هو في الدول النامية التي لم تطور قوانينها ولم تواكب العصر ، وحتى إذا نظرنا إلى البرامج والقوانين المعمول بها في بلد ما من الدول النامية ووجدناها ممتازة يظهر إشكال عدم وجود هيئات رقابية تسهر على تطبيق هذه القوانين أو هذا البرنامج؛ وما الذي يهم حين تدخل العولمة من كل صوب ،وتتهاوى القوانين المحلية أمام زحف القوانين الدولية التي تحمل سمات الدول المتقدمة ، فسيكون تأثير ذلك كبير على تركيبة المجتمع في الدول العالم الثالث وبالخصوص الأقطار العربية.

ثانيا: العولمة والإسلام:

يقول العلامة محمد مهدي شمس الدين" إننا نرى أن من غير الواقعي ومن غير الصحيح والمنطقي مواجهة العولمة بالانغلاق ،أو برفض كل شيء أو بالعودة إلى النص من دون وعي إن علم الشريعة هو علم الفقه الذي هو علم الوعي ،والفقه يعني تجاوز النص لا بمعنى رفضه

بل بمعني التعمق في فهمه عموديا وأفقيا بما يستكشفه المستقبل وبما يستجيب لضرورات الحاضر"[25].

كان الإسلام في بداية ظهوره عولمي الانتشار فقد انتشر في كل بقاع الأرض عبر الفتوحات الإسلامية من مشارق الأرض إلى مغاربها، وما زال حتى الآن الإسلام يشكل الدين الذي يستقطب العديد من البشر؛ فالدين الإسلامي دين تسامح وحوار فالإسلام ممكن أن يكون هو النظام العالمي القادم لاعتبارات كثيرة هي أن الله بشر الناس باقامه دولة العدل في أخر الزمن دولة العدل في ظل نظام إسلامي عالمي يحمل جميع جوانبه ، الإنسانية و الاقتصادية...الخ.

وربما معنى العولمة في ظاهره يقترب من معنى العالمية الذي جاء به الإسلام، وأكده القرآن في سوره ، مثل قوله تعالى: "**وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين**"[26] **تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً**"[27] وقوله "**إن هو إلا ذكر للعالمين. ولتعلمن نبأه بعد حين**"[28].

ولكن هناك في الواقعي **De Facto** فرق كبير بين مضمون العالمية الذي جاء به الإسلام، ومضمون العولمة التي يدعو إليه اليوم الغرب.

فالعالمية في الإسلام تقوم على أساس تكريم بني آدم جميعا "**ولقد كرمنا بني آدم**"[29] ، فقد استخلفهم الله في الأرض، وسخر لهم ما في السماوات وما في الأرض جميعا منه. وكذلك على أساس المساواة بين الناس ، وأنهم جميعًا شركاء في العبودية لله تعالى، وفي البنوّة لآدم، كما قال الرسول الكريم في حجة الوداع: "**يا أيها الناس، ألا إن ربكم واحد وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على أعجمي ولا أعجمي على عربي ولا أبيض على أسود ولا أسود على أبيض، إلاّ بالتقوى...**"[30].

ولقد أكدها القرآن في الآية الكريمة"**يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم**"[31].

ولكن القرآن في هذه الآية التي تقرر المساواة العامة بين الناس، لا يلغي خصوصيات الشعوب فهو يعترف بأن الله تعالى جعلهم شعوبا وقبائل ليتعارفوا.

ويعرفها الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي بقولة (العولمة في حقيقتها وأهدافها وطرائقها اليوم إنما هي الاستعمار بلون جديد ، وباسم جديد وهي بعبارة صريحة أمركة العالم [32])

يعرف الدكتور محمد عمارة : الهوية العربية الإسلامية " بأنها جوهر وحقيقة وثوابت الأمة العربية التي اصطبغت بالإسلام منذ أن دانت به غالبية هذه الأمة، " الممثلة لأصالة ثقافتها ، فعاداتها وتقاليدها وأعرافها وآدابها وفنونها وسائر علومها الإنسانية والاجتماعية ، وعلومها

الطبيعية والتجريبية ، ونظرتها للكون ، وللآخر، وتصوراتها في مكانة الإنسان في الكون وحكمة هذا الوجود ونهايته ، ومعايير المقبولة والمرفوضة وهي جميعها عناصر لهويتنا[33].

من المقولات الاستشراقية التي تصبّ في منحى التسابق على موقع الصدارة بين اللغات الحية في هذا القرن الجديد ما أشار إليه الكاتب " **صامويل هانتنغتون** " المنظر للعولمة الأمريكية ، من أن العالم يتوجه نحو حرب حضارية تكون فيها القيم الثقافية والرمزية هي الحدود القتالية بين الحضارات . وهذا ما يحدث حاليا تحت ما يسمى بمحاربة الإرهاب كغطاء للتمويه ، ولكنها حرب شاملة موجهة ضد الإسلام وكل من ينتمي لهذه العقيدة [34].

إذا كان سؤال الهوية مطروحا في العالم العربي الإسلامي ، وخاصة في العالم العربي ومحملا بمرارة الآمال الخائبة ، فالآن الإنسان قد أشكل عليه الإنسان كما قال أبو حيان التوحيدي ، أي أن الإنسان لم يمتلك ذاته ولم يتصالح مع نفسه بطريقة عملية ملموسة تتجسد سياسيا ، وتتجسد في نظام أخلاقي معين على أرض الواقع ، وفي نظام اقتصادي يتوفر على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص[35].

1:مقاربة بين الإسلام والعولمة:

– جاء الإسلام لإصلاح البشر وتحقيق مصالحهم ومن ثم فإن المعيار الأساسي لتحديد الموقف العملي من أي أمر هو مصلحة الإنسان ، ويعبر فقهاء الإسلام عن هذه الحقيقة بقولهم حيثما كانت المصلحة كان حكم الشرع .

– العقل البشري المستهدي بالأصول الدينية وأصول الفقه (القانون) الإسلامي هو المُناط به تحديد حكم كل ما لم يرد فيه حكم صريح .

وإذا ما نظرنا للعولمة والتي لم يرد فيها حكم صريح وتباينت إزاءها مواقف الكتاب من المسلمين وغيرهم ، في ضوء الأصول فإن المقاربة التاريخية السابقة توضح لنا مسلمتان أساسيتان :

– للعولمة إيجابيات عبارة عن فوائد أو فرص للاستفادة (فوائد محتملة) كما لها سلبيات عبارة عن أضرار محتملة . لكن من الخطاء إطلاق القول بأن العولمة هي السبب الوحيد لكل ما يرافقها من إيجابيات وسلبيات .

– لا تقتصر الإيجابيات ولا السلبيات على طرف معين وإن كانت تتفاوت الحظوظ منها. وتعد طريقة تفاعل الطرف مع العولمة إحدى العوامل الأساسية في تحديد إيجابياتها وسلبياتها المحتملة .

Retirer le filigrane maintenant

وفي وضع كهذا فإن موقف الإسلام لا يكون الحكم بالرفض أو القبول المطلق وإنما يتمثل في دعوة إلى التعاون لمعالجة سلبيات العولمة وتعظيم إيجابياتها. ومن الواضح أن مثل هذا التعاون يتطلب قيام حوار جاد بين سائر الحضارات والأطراف الدولية المعنية .

ولو قدرنا العولمة أن تتحاور تحاورا إيجابيا مع الإسلام فإن من المؤمل أن يحدث تكامل تستفيد منه البشرية جمعاء خاصة وأن الإسلام دين يتسم بتوجه عالمي تضاهي بنيته بنية العولمة الجارية والتي تطغى عليها حاليا الصبغة الغربية ولكنه يتميز عنها بعدالة مضمونه وسمو.

أما العولمة التي تظهر لنا من دعوتها حتى اليوم أنها فرض هيمنة في جميع المجالات الحياة على الدول العالم ، وخصوصا دول العالم الثالث، وعلى وجه التحديد العالم الإسلامي.

إنها لا تعني معاملة الأخ لأخيه كما يريد الإسلام، ، بل تعني معاملة السادة للعبيد والأغنياء للفقراء والمستكبرين للمستضعفين.

العولمة في صورها اليوم تعني الاستعمار بطريقة جديدة ، أي ممارسة الهيمنة تحت مظلة لها صبغة قانونية.

إنها تعني فرض الهيمنة الأمريكية على العالم، وأي دولة تتمرد على نظامها ، لا بد أن تؤدب بالحصار أو التهديد العسكري ، كما حدث ويحدث مع العراق والسودان وإيران ...الخ

وكذلك تعني فرض السياسات الاقتصادية التي تريدها أمريكا عن طريق المنظمات العالمية التي تتحكم فيها إلى حد كبير، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها.

إن عالم المستقبل هو عالم التكتلات الاقتصادية، عالم الشركات والاستثمارات الكبرى[36]، عالم التقانة والمعلوماتية، عالم الإدارة القادرة والقرار النافذ. لذلك يتوجب على الأقطار الإسلامية أن تخطو خطوات حاسمة في استمرارية لا رجعة فيها لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي الإسلامي والوحدة الاقتصادية الإسلامية التي بدونها لن يستطيع الإسلام بناء اقتصاد إسلامي قادر على البقاء والمنافسة في عالم الاقتصاد المعاصر.

2 :الحكم الراشد: إن القانون الدولي الاقتصادي أثار عدة قضايا متعلقة بفكرة الحكم الراشد هذا الطرح الذي أحدث جدل في القانون الدولي بين الدول والمؤسسات الدولية المالية من جهة و المنظمات الاقتصادية من جهة أخري ،في فكرة تدخل هذه المؤسسات في الشؤون الداخلية للدول هذا التدخل الذي يتعارض مع مبدأ السيادة[37] **Imperium** ومنه صعوبة التوازن في مراعاة وتوجيه أساليب الحكم و احترام مبدأ السيادة **Imperium** [38]، ظهر هذا المصطلح

Retirer le filigrane maintenant

من أجل استخدامه رغم غموضه للدخول المنظمات الدولية والمؤسسات المالية ورائه من أجل طرح بعض القضايا مثل الفساد الإداري[39] ،والنفقات الزائدة والدعم المنتجات المحلية من طرف الدولة ...الخ.

لقد بادر البنك الدولي إلى تعريف الحكم الراشد " الطريقة التي تباشر بها السلطة إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية"[40]؛ إذن يتضح من الحكم الراشد أن مفاهيمه تدور في بعض المصطلحات وهي الشفافية[41]، محاربة الفساد الإداري ،ودولة القانون ،المشاركة واللامركزية القرار؛لكل هذه الأفكار هي لصيقة باقتصاد السوق وبالتالي في نظر الاقتصاديين أنها اديولوجية جديدة تريدها المؤسسات الدولية والنظام الدولي الاقتصادي في الأخذ بها.

لكن وفي تقديري أن الحكم الراشد ليس بحديث بل هو قديم فالبيعة تعتبر حكم راشد في اختيار الرجل المناسب الذي في ما بعد يحدد مصير أمة في كل الميادين سواء اقتصادية أو غيرها؛ كما أن الحكم الراشد في النظم القانونية السابقة لم تكن رأسماليا بالدرجة الأولى وبالتالي لا يمكن أن نربط الحكم الراشد بالدولة الليبرالية لان الإسلام لم يكن ليبراليا بل كان يمجد الملكية **Dominium** الفرية والجماعية على السواء ،كما كان الإسلام يقوم على المفاهيم التي ذكرناها والتي لم نذكرها منها مثلا دولة القانون ،والمشاركة...الخ.

الخاتمة

واختلفت الآراء حول مفهوم العولمة كما اختلفت حول مفهوم النظام العالمي الجديد ليس في العالم العربي فحسب بل حتى في المجتمعات الغربية الذي أنتجته(ومعظم مقدمناه للعولمة يغلب عليها الطابع الاقتصادي الحر وذلك لان مفهوم العولمة من نتاج الرأسمالية وآثارها أوضح ما تكون في مجال الاقتصاد من أي مجال آخر ، هذا بالإضافة إلى أهمية الاقتصاد وخطورة الدور المناط به .

إن الحضارة الغربية المادية الصانعة لمصطلح العولمة هي (حركة تستهدف فتح الحدود الجغرافية والجمركية وتسهل نقل الرأس مال عبر العالم كسوق واحدة [42]). ومنه أسقطت بعض المفاهيم:

1: مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الاقتصادي: وهو حق الشعب أو الدولة الحديثة الاستقلال في اختيار نظامها الاقتصادي[43] ،بما فيه حق الشعب في التحرير من التبعية الاقتصادية ،وهذا ما جاء في البيان الاقتصادي للدول المنحازة في مؤتمر الرابع سنة 5-

Retirer le filigrane maintenant

1973/09/9 الذي نص في فقرته السابعة ".....يؤكدون الحق الثابت للبلدان في ممارسة سيادتها الوطنية على مواردها الطبيعية وعلى جميع نشاطاتها الاقتصادية الداخلية .

أصبحت هذه الدول مطالب بالتخلي على هذه المبادئ لأنها تتناقض والطرح العالمي أي فكرة العولمة لان العولمة ظاهرة عالمية والمبدأ ظاهرة جهوية يخدم الدولة وليس العالم ككل[44].

2:مبدأ استغلال الثروات الطبيعية:هذا المبدأ أقرته الأمم المتحدة في بداية نهاية الخمسينات[45] وبداية الستينات و قنن في السبعينيات ، جاء بفضل مطالب الدول النامية لان التنمية الاقتصادية للدول النامية ذات ارتباط وثيق بمسألة استغلال الثروات الطبيعية التي كانت بين أيادي الأجانب أصحاب الرؤوس الأموال الكبيرة والتقنيات المتطورة ، لكن هذا المبدأ الذي أحرزت عليه الدول النامية في الأمم المتحدة قد تخلت عليه باسم العولمة ليتم تسليم هذه الثروات إلى الشركات العالمية بسم الاستثمار وغايته هو الحفاظ على مصالح الدول الغربية؛لان مراقبة الاستثمارات الأجنبية في الأصل هو حق كل دولة في سن قوانين وتشريعات تتفق وأهدافها التنموية من أجل تنظيم الشركات المتعددة الجنسيات ومراقبتها[46] داخل أرضيها حتى لا يكون هناك منافسة غير مشروعة على الاقتصاد الوطني وتصبح غير قادرة على مراقبة الاقتصاد الوطني.

3: مفهوم نظام دولي جديد بطرح الدول النامية: لقد قضت العولمة علي هذا الطرح لان أول منادت به هي دولة من دول العالم الثالث الجزائر حيث يهدف إلى تحقيق مجموعة من المطالب الاقتصادية في إطار الأمم المتحدة القائمة على تحقيق العدالة والمساواة [47] النسبية بين دول العالم المتقدمة والنامية في أنن واحد وهي تقسيم الثروة العادلة وتعديل سياسات الأجهزة الاقتصادية الدولية الثلاث في العالم.

وفي تقديرنا أن هذه المبادئ السالفة الذكر التي قضت أو تريد أن تقضي عليها العولمة في فترة ما من طرف الغرب وفق نظام دولي اقتصادي يخدم مصالحها بطرح مبادئ جديدة مثل فتح الأسواق أو ما يطلق عليه بالانفتاح الاقتصادي وعدم فرض القيود الجمروكية أو فرض الحماية الاقتصادية على المنتجات كل هذه المبادئ كانت مرفوضة في مرحلة ما لأنه في إطار حوار شمال جنوب قيل بأن الدول الجنوبية تغزو الأسواق الغربية بالمنتجات المصنعة بأسعار بخسة ومنه طبقت الدول الغربية مبدأ الحماية الاقتصادية على المنتجات دول العالم الثالث لأنها أحدثت لصناعات الغربية مشاكل ومصاعب خصوصا في التسويق.

يمكن القول منذ إقرار هذا النظام في السبعينات إلى يومنا لم تصل الدول النامية إلى وضع عادل من خلال وضع قواعد ملزمة تضمن انتقال التكنولوجية أو غيرها بشروط معقولة خالية من الممارسات التعسفية[48]

الهوامش:

[1] إذا الحلف المقدس لم يكن الابمثابة نقاية للملوك لحفظ الأنظمة الملكية في أوربا إما لجنة نهر الراين كانت ذات طابع إقتصادي خاصة بالملاحة أنظر على إبراهيم يوسف منظمة التجارة العالمية ،دار النهضة العربية ،1997،ص:3.

2عبد العزيز محمد سرحان: المنظمات الدولية ،دار النهضة العربية عام 1990 ص،3 وما بعدها.

3 دول عدم الانحياز هي تلك الدول التي أخذت موقف الحياد، لا مع الرأسمالية الغربية ولا اشتراكية الشرقية .

4داريو نازفات: ترجمة صلاح الدين فوزي فودة : الإتحاد السوفياتي، أسباب انهيار القوة العظمى، الدار العربية للنشر،1999، القاهرة، ص7 وما بعدها

5 سالم محمد القاسم، الاشتراكية بين الفشل والنجاح، دار بغداد للنشر،2003، دمشق ، ص78

6يعرف النظام على أنه "ميثاق دولي ملزم للجميع وتم جمعه موحدة للجميع وتكون ثمرة أتفاق جماعة والمسؤولية جماعية في القرار والتنفيذ والهيكل بمكيال واحد من الجميع وعلى الجميع وتقدر من التضامن والتوازن والعدل.

7 مازن شندب : الأعاصير من سيحكم العالم في القرن الـ 21 أمريكا أم مفاعيل المقاومة العراقية، دار الكتاب العربي، طبعة الأولي ،2003، بيروت، ص12

8أنظر نقيض الفكرة الرئيس الصين" إن شعوب الصين وباقي دول العالم ترغب في سلام عالمي دائم .....وأنها تتوق إلى نظام دولي سياسي واقتصادي جديد وإلى ديمقراطية العلاقات الدولية .....وأنها تسعر إلى مستقبل أفضل –أنه لا يجب أن تقوم دولة على .....مصالح الآخرين.....إن السلام والتنمية يكملان بعضهما البعض.... إن الوضع يتجه إلى الاسترخاء في وقت تقدم فيه العولمة الاقتصادية". أنظر منتدى التعاون الصيني الإفريقي لنعقد في الصين أكتوبر 2000 الأهرام العدد2001/8/7 ،ص:09.

9داورن الولدفير: السياسات الأمريكية تحت الضوء، الدار العربية للنشر، الفاهرة،2003، ص19

10 Henry Kissinger: L'Assemblée d'un Nouvel Ordre Mondial; Traduction Rochelle Cohen pour Agence Info Libre ,The Wall Street Journal , 29 août 2014 .

11 الولايات المتحدة الأمريكية ،الاتحاد الأوربي ،الصين اليابان،روسيا الاتحادية، أنظر أكثر محمد السيد سليم، الأشكال التاريخية للقطنية الواحدة، النظام العالمي الجديد مركز البحوث الدراسات السياسية القاهرة

12عماد جاد: طبيعية النظام الدولي الجديد ،نهضة مصر والنظام الدولي ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1999،ص19

13 – محمد سيد سليم، المرجع السابق، ص 94

14 محمد الرميحي: سقوط الأوهام ، مجلة العربي ، العدد2395،الكويت،1991،ص14.

15 مركز دراسات العالم الإسلامي ،النظام الدولي الجديد وحرب الخليج ،مجلة مستقبل العالم الإسلامي، السنة الأولي ، العدد الثاني ،1991،ص2-3.

16 جميل مطر: الصراع بين النظام الدولي الجديد والنظام العربي العتيق ،مجلة الأهرام الاقتصادي ،عدد1132نالقاهرة ،1990،ص14-16

17عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكرة، دراسية تحليلية، فلمنح للطباعة ،القاهرة سنة،2002،ص 45

[18] voire Ahmed Mahiou :La déclaration concernant L'Instauration D'un nouvel ordre, United Nations Audiovisuel Library Of International Law ;2010 ;P1et suite.

19إبراهيم حجازي: العولمة المفهوم المؤثر وسبيل للمواجهة، الحوار المتمدن ن العدد 1735السنة 2006 ص 15-11

20ناهد عبد الكريم:العولمة والجريمة،مجلة الدراسات والثقافة الشرطية،العدد357، 2000ص 54-55

[21]عبد المنعم السيد علي : العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية و لاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي،المستقبل العربي ،العدد290، 2003، ص42.

[22] A.P. Thirwall: Growth and development with special reference to development economies;The Macmillan;peress L.T.D.London;1974;p277

23 عبد المنعم السيد علي : نفس المرجع ، ص42.

24 Sid Ahmed :Economie du Maghreb L'imperatif de barcelone; edition ;CNRS:1998.

25محمد مهدي شمس الدين: العولمة وأنسنة العولمة ، مجلة المستقبل العربي ،العدد ،276،السنة 2002،ص 26.

26 سورة الأنبياء، الآية 107

27 سورة الفرقان، الآية 1

28 سورة ص الآية 87،88

29 سورة الإسراء الآية 70

30 رواه أحمد في مسنده 411/5 عن أبي نضرة عمن سمع خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط أيام التشريق. وذكره الهيثمي في المجمع (266/3) وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح. ونقل الشيخ الألباني عن ابن تيمية في (الاقتضاء 69)، أنه قال: إسناده صحيح.

31 سورة الحجرات، الآية 13.

32الشيخ يوسف القرضاوي:المسلمون والعولمة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، www.qaradawi.net/new/component

33محمد عمارة : مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، دار النهضة ، الطبعة الأولى ، 1999 ، مصر ،،ص30.

34عماد فوزي شعيبي: السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد، دار كنعان للدراسات، 2002 ، دمشق، ص15

35محمد المنير: العولمة وعالم بلا هوية، دار الكلمة للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص100 وما بعدها.

36عبد الستار عبد الحميد سلمي: التكامل الإقليمي العربي وتطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،2005، ص52 وما بعدها.

37 زديك الطاهر : العولمة وتقويض مبدأ السيادة ، مجلة الباحث ، العدد 02 ، سنة 2003 ، ورقلة ، ص 34 وما بعدها.

38 Schwarzenberger ; principles and standards of international economic law ;RCUEIL of cours 1960;p 21

39 أنظر زديك الطاهر ، علي بقشيش: الفساد بين النظرية والممارسة " المفهوم،الأسباب،التجليات وطرق المعالجة"مداخلة في الملتقي الوطني حول الآليات القانونية لمكافحة جرائم الفساد، المنعقد في 02-03 ديسمبر 2008 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

40 حازم الببلاوى: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، معايير وقواعد مالية جديدة،مركز الأهرام للترجمة والدراسات،الطبعة الثانية 2005،القاهرة ،مصر، ص128

41 أنظر زديك الطاهر ، بن صالح الحاج عيسي: قراءة للتنمية المستدامة في ظل قواعد ومبادئ القانون الدولي الاقتصادي "دراسة موقف الجزائر" الملتقي الوطني الأول،حول السياسات العامة في الجزائر وتحقيق أهداف الألفية للتنمية،14-15 أفريل2015 جامعة الأغواط.

42مانع بن حماد الجهني . العولمة وأثرها على العالم الإسلامي . بحث مقدم للاجتماع الثاني للجنة الخبراء في المنعقد في مالي للفترة (14.15.1419هـ)

43عمر سعد الله:تقرير المصير الاقتصادي للشعوب في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1986،ص11.

44نفس المرجع ص11

45أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 523الصادر في 1952/01/12 الذي ينص"للبلدان النامية الحق في أن تقرر بحرية كيفية استخدام مواردها الطبيعية .....لتكون في وضع أفضل يمكنها من تنفيذ خططها المتعلقة بالإنماء الاقتصادي طبقا لمصلحها الوطنية والاستزادة من ازدهار الاقتصاد العالمي".

46أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 523الصادر في 1952/01/12 الذي ينص"للبلدان النامية الحق في أن تقرر بحرية كيفية استخدام مواردها الطبيعية .....لتكون في وضع أفضل يمكنها من تنفيذ خططها المتعلقة بالإنماء الاقتصادي طبقا لمصلحها الوطنية والاستزادة من ازدهار الاقتصاد العالمي".

47حريق آليا: العرب و إعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي ،مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،الأهرام عدد 73، 1983، ص9.

48محمد صفوة:الدول النامية والعولمة ،الدار الجامعية، 2004،مصر،ص34.

Retirer le filigrane maintenant

المراجع:

أولا) المصادر:

1- القرآن الكريم.

ثانيا) المراجع باللغة العربية:

1- إذا الحلف المقدس لم يكن الابمثابة نقاية للملوك لحفظ الأنظمة الملكية في أوربا إما لجنة نهر الراين كانت ذات طابع إقتصادي خاصة بالملاحة أنظر على إبراهيم يوسف منظمة التجارة العالمية ،دار النهضة العربية ،1997 مصر.

2- عبد العزيز محمد سرحان: المنظمات الدولية ،دار النهضة العربية 1990 مصر.

3- داريو نازفات: ترجمة صلاح الدين فوزي فودة : الإتحاد السوفياتي، أسباب انهيار القوة العظمى، الدار العربية للنشر،1999، القاهرة.

4- سالم محمد القاسم، الاشتراكية بين الفشل والنجاح، دار بغداد للنشر،2003، دمشق .

5- مازن شندب : الأعاصير من سيحكم العالم في القرن الـ 21 أمريكا أم مفاعيل المقاومة العراقية، دار الكتاب العربي، طبعة الأولي ،2003، بيروت.

6- منتدى التعاون الصيني الإفريقي لنعقد في الصين أكتوبر 2000 الأهرام العدد2001/8/7 .

7- داورن الولدفير: السياسات الأمريكية تحت الضوء، الدار العربية للنشر ،، القاهرة، 2003.

8- محمد السيد سليم، الأشكال التاريخية للقطنية الواحدة، النظام العالمي الجديد، مركز البحوث الدراسات السياسية القاهرة.

9- عماد جاد: طبيعية النظام الدولي الجديد ،نهضة مصر والنظام الدولي ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1999مصر.

10- محمد الرميحي: سقوط الأوهام ، مجلة العربي ، العدد2395، 1991 الكويت.

11- مركز دراسات العالم الإسلامي ،النظام الدولي الجديد وحرب الخليج ،مجلة مستقبل العالم الإسلامي، السنة الأولي ، العدد الثاني ،1991.

12- جميل مطر: الصراع بين النظام الدولي الجديد والنظام العربي العتيق ،مجلة الأهرام الاقتصادي ،عدد1132،القاهرة ،1990،مصر.

13- عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكرة، دراسية تحليلية، فلمنح للطباعة ،القاهرة سنة،2002، مصر.

14- إبراهيم حجازي: العولمة المفهوم المؤثر وسبيل للمواجهة، الحوار المتمدن، العدد 1735السنة 2006 .

15- ناهد عبد الكريم:العولمة والجريمة،مجلة الدراسات والثقافة الشرطية،العدد357، 2000.

16- عبد المنعم السيد علي : العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية و لاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي،المستقبل العربي ،العدد290، 2003.

17- محمد مهدي شمس الدين: العولمة وأنسنة العولمة ، مجلة المستقبل العربي ،العدد ،276،السنة 2002.

18- رواه أحمد في مسنده 411/5 عن أبي نضرة عمن سمع خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط أيام التشريق. وذكره الهيثمي في المجمع (266/3) وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح. ونقل الشيخ الألباني عن ابن تيمية في (الاقتضاء 69)، أنه قال: إسناده صحيح.

19- الشيخ يوسف القرضاوي:المسلمون والعولمة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، www.qaradawi.net/new/component

20- محمد عمارة : مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، دار النهضة ، الطبعة الأولى ، 1999 ، مصر.

21- عماد فوزي شعيبي: السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد، دار كنعان للدراسات، 2002 ، دمشق.

22- محمد المنير: العولمة وعالم بلا هوية، دار الكلمة للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، 2000.

23- عبد الستار عبد الحميد سلمي: التكامل الإقليمي العربي وتطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، مصر.

24- زديك الطاهر ، علي بقشيش: الفساد بين النظرية والممارسة " المفهوم،الأسباب،التجليات وطرق المعالجة"مداخلة في الملتقي الوطني حول الآليات القانونية لمكافحة جرائم الفساد، المنعقد في 02-03 ديسمبر 2008 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

25- حازم الببلاوى: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، معايير وقواعد مالية جديدة،مركز الأهرام للترجمة والدراسات،الطبعة الثانية 2005،القاهرة ،مصر.

26- زديك الطاهر ، بن صالح الحاج عيسي: قراءة للتنمية المستدامة في ظل قواعد ومبادئ القانون الدولي الاقتصادي "دراسة موقف الجزائر" الملتقي الوطني الأول،حول السياسات العامة في الجزائر وتحقيق أهداف الألفية للتنمية،14-15 أفريل2015 جامعة الأغواط.

27- مانع بن حماد الجهني . العولمة وأثرها على العالم الإسلامي . بحث مقدم للاجتماع الثاني للجنة الخبراء في المنعقد في مالي للفترة (14.15.1419هـ)

28- عمر سعد الله:تقرير المصير الاقتصادي للشعوب في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1986.

29- الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 523الصادر في 1952/01/12 .

30- حريق آليا: العرب و إعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي ،مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،الأهرام عدد 73، 1983،مصر.

31- محمد صفوة:الدول النامية والعولمة ،الدار الجامعية، 2004،مصر.

32- زديك الطاهر : العولمة وتقويض مبدأ السيادة ، مجلة الباحث ، العدد 02 ، سنة 2003 ، ورقلة ، ص 34 وما بعدها.

ثالثا) المراجع باللغة الأجنبية:

1- Henry Kissinger: L'Assemblée d'un Nouvel Ordre Mondial; Traduction Rochelle Cohen pour Agence Info Libre ,The Wall Street Journal , 29 août 2014 .

2- Ahmed Mahiou :La déclaration concernant L'Instauration D'un nouvel ordre, United Nations Audiovisuel Library Of International Law ;2010 .

3- A.P. Thirwall: Growth and development with special reference to development economies;The Macmillan;peress L.T.D.London;1974.
4- Sid Ahmed :Economie du Maghreb L'imperatif de barcelone; edition ;CNRS:1998.
5- 48 Schwarzenberger ; principles and standards of international economic law ;RCUEIL of cours 1960.

pdfelement